

كلام نصرالله على المعتقلين في سوريا حمال أوجه

النهاية السعيدة تفترض كشف مصير المئات

النظام السوري عن اختفاء المئات من اللبنانيين منذ 13 تشرين الاول 1990، تاريخ السيطرة، السورية على المناطق التي كان يسيطر عليها العmad ميشال عون الى نيسان 2005 تاريخ الانسحاب. وبهذا المعنى يبدو كلام النائب سامي الجميل عن وجود 622 معتقلًا في سوريا قريباً من الحقيقة. ولا يمكن اغفال المفروج عنهم وكشف مجموعة من جثث شهداء الجيش في المقبرة الجماعية في وزارة الدفاع، والتي كان يظن ان اصحابها لدى النظام السوري. والاصح ان يقال ان النظام السوري دأب على تسليم لواح الى السلطات اللبنانية لا تتطابق مع اللواح التي قدمتها المئات والجمعيات اللبنانية الى الرأي العام. وتقضى مراجعة اللواح الى معادلة تؤكد وجود 200 الى 350 لبنانياً في شكل مؤكّد في "ذمة النظام السوري"، علماً ان النظام تمسك خلال كل اجتماعاته مع القضاة اللبنانيين بتأكيد وجود سجناء لبنانيين لديه، نافياً وجود معتقلين، من دون ان يكشف للجانب اللبناني عن اي معلومة عن السجون العسكرية والامنية، وخصوصاً تلك التابعة لاجهزة الامن والاستخبارات السورية التي تولّت اعتقال اللبنانيين والتنكيل بهم.

تبعد دعوة نصرالله الى تشكيل اطار جاد من اجل متابعة الموضوع، منطقية، لكن المشكلة ان هذا الطرح يصطدم برفض النظام السوري التعامل بجدية مع الموضوع. فمع الاخذ في الحسبان اللجان التي شكلتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة وصولاً الى "اللجنة المشتركة اللبنانية - السورية" والتي ضمت خيرة القضاة اللبنانيين، فإنها جميعاً لم تنجح في انتزاع اعتراف النظام السوري، ولو المبدئي بوجود معتقلين سياسيين لبنانيين لديه. وتلك مشكلة عقيمة يحتاج الامر فيها الى تدخل نصرالله شخصياً لدى النظام السوري من اجل انتزاعها من قادته، وعندما تسير الامور في اتجاه خواتيمها السعيدة.

الانساني"، الى المؤسسات العالمية التي اصدرت عشرات التقارير عن اعتقال اللبنانيين ونقلهم الى السجون السورية.

متابعة الملف الى خواتيمه
كلام نصرالله باسم القيادة السورية عن استعدادها للوصول الى نهاية طيبة لهذا الملف، يستدعي من الجانب اللبناني العمل على ملاحقة الامور حتى خواتيمها، من خلال تكليف فريق او مسؤول معين الاتصال بالجانب السوري لتأمين هذه "النهاية الطيبة"، علماً ان اهالي المعتقلين ما عادوا يطّلبون الكثير سوى التعرف الى مصير احبائهم اذا كانوا مواتاً واطلاقهم اذا كانوا حياءً، وخصوصاً ان الملف دخل دائرة التسويف والمماطلة مع الحكومات اللبنانية قبل ان تعمد سلطات

دعوة نصرالله تصطدم برفض النظام التعامل بجدية مع الموضوع

النظام السوري الى التحايل والتهرب من مسؤولياتها القانونية الناجمة عن هذا الامر. وادعاء اختفاء الارهابيين الانظوريين شرفان وابي خليل في وضح النهار وامام كتيبة من الجيش السوري، اضافة الى واقعة خطف بطرس خوند عن حاجز القوات الخاصة السورية في حرج تابت لا يمكن التهرب منها الى ما لا نهاية. والنهاية الطيبة قد تكون بالكشف عن مكان الرفات وتسليمها في ما تبقى من معتقلات الموت. ويشار الى ان ايلي رومية شقيق اقدم معتقل لبناني في السجون السورية بشاراة رومية، يؤكد ان شقيقه فقد عينه اثناء محاولة المرووب من سجن حلب خلال الشهر الفائت، وذلك في اخبار تلقتها العائلة.

وكلام نصرالله عن تحمل جيش الاحتلال مسؤولية ما يحدث في ظل سلطته، يقود حتماً الى مسؤولية

وذووهم. وهذه الفئة من ضحايا الحرب تسببت بها الميليشيات التي كانت مسيطرة والتي عمّدت الى خطف المقيمين على الاراضي اللبنانية في سياق صراعاتها وحروبها العبثية المتبدلة ليتّهي الامر بهم ضحايا الحرب اللبنانية الذين تمت توفيّتهم بواسطة اللجان التي تشكّلت لمعالجة الملف. والتعرّيف الأفضل لهذا الفصل كان للمحامي ماجد فياض خلال المؤتمر الذي نظمته "جمعيّة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" و"أمم" قبل أسبوعين، اذ ميز بوضوح بين المعتقلين قسراً ورغمما عن ارادتهم ومن خرّجوا من منازلهم بارادتهم ليصبحوا مفقودين نتيجة ظروف معينة (...). وبهذا المعنى يمكن فهم اصرار قوى 8 آذار ووزرائها على تشكيل "الم الهيئة الوطنية المستقلة للمخفّفين قسراً"، والتي هب اهالي المعتقلين في سوريا وذووهم والجمعيات المدافعة عنهم، الى الاحتجاج عليهم طالبين التمييز بينها وبين قضية المعتقلين لدى النظام السوري. والمذكورة التي رفعها مؤلاء الى وزير العدل في حكومة تصريف الاعمال شكيب قرطباوي لا تزال موجودة، وابرز ما فيها: "يصعب إيجاد حلول ناجعة لكل المخفّفين قسراً خصوصاً بعض من فقد أثره ولم يعد في الإمكان التعرّف الى أي معلومات تعود اليهم وخصوصاً من فقدوا خلال الحرب الاهلية بين 1975 و 1990، الا أنه في الوقت عينه هناك ملفات لا تحتمل اي تأويل، عيننا بذلك قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والتي تملك الدولة اللبنانية معلومات واضحة ودقيقة وموثقة عنها".

هذه المعلومات مؤثقة لدى لجتي العميد بو اسماعيل ولجنة النائب فؤاد السعد وموجودة لدى وزارة العدل ولدى اللجنة التي ترأسها الوزير السابق جان اوغاسبيان. اضافة الى الجمد الكبير الذي بذلتة مؤسسات حقوق الانسان المختلفة وفي مقدمتها "اللجنة سوليد" ورئيسها غازي عاد ومؤسسة "الحق

خاص - "النهار"

يستدرج موقف الامين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله عن المعتقلين في السجون السورية الكثير من الكلام وخصوصاً لجهة وصفه المعتقلين لدى النظام السوري بالمفقودين. اضافة الى ربطه بينهم وبين من فقدوا خلال الحرب في لبنان او الموجودين، لدى العدو الاسرائيلي والذين عدد بعضاً من اسمائهم. ليس شخص في حجم نصرالله وموقعه السياسي الا يعرف تفاصيل قضية المعتقلين في سوريا وما قامت به القوات السورية واجهزة مخابراتها والمعاملون معها من عمليات احتجاز قسري وتعذيب ونقل الى المعتقلات السورية. والاكييد ايضاً ان الامين العام لـ"حزب الله" يعلم ان عناصر الامن السوري والمتعاملين معها قاموا بخطف لبنانيين في احياء مختلفة، وبالتالي لا يمكن تبرير الخلط في كلامه اول من امس بين المفقودين والمعتقلين الا من باب "تفعيم الخطأ وتأكيد مقوله دعاية النظام السوري ان لا معتقلين لبنانيين لديه".

وقبل تفصيل كلام نصرالله، لا بد من الاشارة الى ايجابية كلامه عن "ملفات انسانية يجب ان تفتح مع الشقيق السوري"، وهو بذلك يسجل سابقة في الاعتراف بهذه المشكلة، وخصوصاً ان قيادة "حزب الله" كانت قد تسلّمت مع قيادة "التيار الوطني الحر" ملفاً كاملاً عن هذه القضية من خيمة اهالي المعتقلين قرب "الاسكوا" عند توقيع التفاهم بين الحزب والتيار.

معتقلون لا مفقودون

ما يستوقف في حديث نصرالله هو اولاً تعريفه للمعتقلين بالمفقودين، ذلك ان هذا الخلط المعتمد من قوى "8 آذار" ليس بريئاً، بل يستند الى معادلة واضحة فحواها أن الصاق تسمية المفقودين بهذه القضية يؤدي الى الحالها بقضية 17 الف مفقود خلال الحرب اللبنانية. ومؤلاء لهم جمعياتهم وهيئاتهم ومؤسساتهم